المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية | المجلد 7 / العـــدد: 3 (2022)، ص 52- 76

أزمات العالم/أزمات الإيالة التونسية خلال النصف الثاني من القرن 19: التاريخ المتقاطع وصناعة السياسات

Crises of the world/crises of the Tunisian Regency during the second half of the 19th century: intersecting history and policymaking

محمد البشير رازقي*
المعهد العالي للعلوم الإنسانية بجندوبة (تونس)
Rezgui.medd@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/03 تاريخ القبول: 2022/12/22 تاريخ النشر: 2022/12/30

ملخص:
اعتمد أعوان الدولة التونسيّة أعوان الدولة التونسيّة على مناورات سياسيّة ودبلوماسيّة قامت بها الدولة التونسيّة قُبيل كلّ أزمة للحفاظ على وجود الدولة أوّلا وهذا أهمّ شيء (خاصة في ظلّ تهديد دائم من فرنسا باستعمار البلاد التونسية وإلحاقها بالتراب الجزائري). اعتمدت أساسا الدبلوماسية التونسيّة على عقد معاهدات مع دول متنافرة مصالحها مع مصالح فرنسا قُبيل كلّ أزمة، حماية لاستقلالها وسعيا للبحث عن مكانة ضمن المجتمع الدولي.
كلمات مفتاحية: القرن 19.، الأزمة.، الدبلوماسية.، أوروبا.، الإيالة التونسية.

Abstract: (not more than 10 Lines)
Agents of the Tunisian State Agents of the Tunisian State relied on political and diplomatic maneuvers carried out by the Tunisian State prior to every crisis to preserve the existence of the State first and this is the most important thing (especially in light of the constant threat from France to colonize Tunisia and annex it to Algerian soil). Tunisian diplomacy relied mainly on concluding treaties with countries whose interests are in conflict with those of France before every crisis, in order to protect its independence and seek to find a place within the international community.
Keywords:
19th century. Crisis. Diplomacy. Europe. Tunisian State.

* محمد البشير رازقي

1. مقدمة:

نطرح في هذا العمل، اعتمادا على وثائق غير منشورة محفوظة بالأرشيف الوطني التونسي، إشكالية أساسيّة: ما هي علاقة أزمة الإيالة في ستينات القرن 19 بعلاقتها ببروسيا من سنة 1861 (مع اعلان الوحدة الإيطالية وهي نفس زيارة خير الدين لبروسيا) لسنة 1863 (وهي تاريخ زيارة خير الدين الثانية لبروسيا قبيل أشهر قليلة من ثورة علي بن غذاهم) وصولا لسنة 1866 وهو تاريخ معاهدة بين تونس وبروسيا (قبيل أشهر قليلة من ثورة محمد العادل باي) وصولا إلى المعاهدة التونسية البلجيكية قُبيل أشهر قليلة من الاستعمار الفرنسي. والفرضيّة التي نقدّمها هي وعي أعوان الدولة التونسيّين بطبيعة التوازنات الدوليّة وجغرافيّة التحالفات والعداوات[1]. ولهذا سعوا إلى عقد اتفاقيات بين دول معادية لفرنسا قُبيل كلّ أزمة (1857، 1861، 1864، 1867، 1881) بحثا أوّلا عن تموقع في الخريطة السياسية الدوليّة من خلال عقد الاتفاقيّات وبالتالي شرعنة الوجود. وثانيا بغية الاحتماء بدول لها عداوة بفرنسا، ولربط مصالحها بمصالح دول منافسة لفرنسا، مما يجعل هذه الدول تُدافع بالضرورة عن الإيالة ضدّ كل رغبة فرنسيّة في الاضرار بمصالحها. كما نطرح فرضيّة أخرى في هذا المقال وهو تأثّر البلاد التونسيّة بمجمل الأزمات العالميّة مثل بروز القوميّة وحرب الأفيون الأولى والثانية. حيث ارتبطت حرب الأفيون الأولى (1838– 1840) والثانية (1856– 1860) برغبة الرأسمالية في إيجاب أسواق وأفواه مستهلكة جديدة ومنابع غنيّة بالمواد الأولية[2]. والوحدة الإيطالية (1861) والألمانية (1871) والحرب الأهلية الأمريكية، وكساد 1857.

2. الوثائق وسياقات إنتاجها

ليس من الصدفة وقوع تحرير العبيد في تونس سنة 1846 في زمن شهد أزمات عديدة التي أنتجت ربيع الشعوب الأوروبية سنة 1848[3]. هيمنت بريطانيا تماما على اقتصاد العالم مع حلول سنة 1848. عاشت أوروبا أزمة اقتصادية رهيبة بين العامين 1846 (تاريخ تحرير العبيد بتونس) و1848، سببها كسادا دوري يصيب المنظومة الرأسماليّة، انسداد مرتبط بثلاثيّة: أماكن استخراج المواد الأولية والاعتماد على اليد العاملة الرخيصة، بلد التصنيع، الأسواق لتصريف السلع المصنّعة. وتزامن ذلك مع "الانفجار" الديمغرافي غير المسبوق للسكان مما نتج عنه "توليد قوى عاملة جديدة وقوى عاملة فتيّة تحديدا وزيادة في أعداد المستهلكين"[4]. ولهذا لم يكن من الصدفة أن تقود إنجلترا حملة تحرير العبيد في العالم[5]، وعلى باي تونس أيضا قُبيل سنة 1846[6]. أصبحت الرأسمالية تحتاج إلى مستهلكين لهم أجر قار وثابت، فالنموّ الاقتصادي يعتمد أساسا على

استهلاك ما يُنتج، فلم تعد الرأسمالية تحتاج للعبيد إنما للمؤجَّرين. ولهذا ازدادت صادرات بريطانيا بين الأعوام 1850 و1860 بنحو "1300 مليون ياردة"[7].

قدّم لنا الرائد في مقالات عديدة مُبرزة الوجه الخلفيّ لمنطق الرأسماليّة المرتكز أساسا على عامل الربح والفائدة بمعزل عن كلّ ما هو إنسانيّ، فقد "حدثت مناظرة في مجلس الأمّة بإنكلترة في أمر تجارة الأفيون في الهند، فحكم الجميع أنّها عار على إنكلترة لكن لم يروا وجوب إبطالها لأنّه يدخل لهم منها في الهند تسعة آلاف ألف ليرة إنكليزية"[8]. فمنطق الربح هنا تغلّب على أضرار تجارة الأفيون الصحية والاجتماعية في دول المستعمرات. وفي مقال بعنوان "رأي الانجليز في أفريقية" نجد أنّه قد "اجتمع كثير من أكابر تجّار الإنكليز في مانشستر للمفاوضة في تشكيل لجنة منهم يكون من همّها تمهيد سبل التجارة بالبضاعة الإنكليزية في افريقية، ودعوا إلى محفلهم السيّد ستانلي الرحّالة المشهور"، وافريقيا حسب المقال قارّة غنيّة "فيها من الحيوان والمعدن والنبات ما في سائر القارات بل هي أوفر من أوروبا وأمريكا ثروة لأنّها بكر لم تعبث بها أيدي المكتشفين"[9]، ويُعدّ مصطلح "بكر" من أخطر الصور النمطيّة التي شرعن بها الاستعمار هيمنته على أراضي وشعوب كثيرة. وقد وظّف مصطلح آخر وهو "المدنيّة" لشرعنة السيطرة على الأراضي والبلدان، ففي مقال بعنوان "إدخال التجارة إلى إفريقية" نجد أنّ "الآراء الآن متوجّهة إلى إفريقية، وقد اتّخذت بعض الأمم جميع الوسائل لتوسيع نطاق علاقاتها التجارية في دواخل هاته القارة لفتح باب التمدّن فيها"، ولا يمكن أن نعزل منطق "التمدّن" على السياسة التبشيريّة أو البحث العلمي والأكاديمي، وهذا الذي يبرزه نفس هذا المقال حيث نجد "المساعي التي سعى فيها أحد قسّيسي الانجليز ليُحوّل أمّة الزولوس إلى الديانة النصرانية"[10]. ولهذا فقد "قرّ قرار الجمعيّة الملكيّة الجغرافية على بذل ما في وسعهم للاكتشاف على داخليّة قارّة افريقية وإدخال التجارة الأوروبيّة إليها...ليس بخاف لدى كلّ ذي بصيرة أنّ السفن البخاريّة قد صيّرت المخابرات سهلة جدا بين شرقي افريقية وأوروبا...ولا بدّ من أن تكون باعثا عظيما على ترويج مصالح التجارة في داخلية القارة"[11]. ويُحيلنا أحد مقالات الرائد إلى المنطق السائد خلال الفترة المدروسة خاصّة مع اشتداد المنافسة بين الدول الرأسمالية، فمنذ "خمسين عاما" كانت معامل "لانكشير" لصناعة القطن " تقصدها "جميع أمم الأرض "أمّا الآن فقد أشرف على الزوال عزّ هذا الإقليم وكسدت سوق تجارته وتوقّف دولاب معامله، فإنّ أكثر أهالي أوروبا وأمريكا قد فتحوا معامل لنسج الأقمشة القطنية في بلادهم وأخذوا يبارون الأقمشة البريطانية في الجودة ورخص الثمن وصاروا ينقلون ما زاد عن احتياج بلادهم إلى أقطار الدنيا وصاروا يضرّون بتجارة الانجليز...بل أنشأوا معامل في الأقطار الهنديّة في قلب استهلاكاتنا وفي مركز التجارة البريطانية"، وكان من توصيات المشرفين على مصالح التجارة

البريطانية أنّه "علينا أن نفتح أبوابا جديدة في أراض جديدة للتجارة مع قوم يحتاجون إلى أموالنا...وهذه البلاد التي نحن عازمون على افتتاح التجارة فيها هي قارة افريقية"[12].

كما تزامن الإعلان عن عهد الأمان في البلاد التونسية (1857) مع بداية ظهور "الحركات القوميّة" في إيطاليا (1857) وألمانيا (1859)[13]، خاصّة مع بروز أهمية "الدور الذي لعبته حدود الدولة في تحديد الاقتصاد...فقد كان اقتصاد العالم في القرن التاسع عشر دوليّا وليس كونيّا"[14]. عانت أوروبا من كساد هائل سنة 1857[15]. وتزامن ذلك مع نشوب الهنود ضد الوجود البريطاني في الهند. وصفت ثورة 1857 في الهند ضدّ البريطانيّين بعبارة "التمرّد العظيم"[16]. حيث مثّلت هذه الثورة أكبر تهديدا للمصالح البريطانية في شبه القارّة الهنديّة. عايشت الهند خلال هذه السنة أزمات معاشيّة صعبة مقابل تمتّع البريطانيين بامتيازات عديدة مستفيدين كثيرا من ثروات الهند نفسها[17].

عاشت سنة 1857 أزمة اقتصادية مرتبطة بنقص الإنتاج[18]. وقد أُطلق على سنة 1857 تسمية "عام الأزمة" حيث تراجعت الأسعار بنسبة 6.6%، وتراجع الإنتاج الفلاحي خاصة الحبوب[19]. وأُطلقت عليها أيضا تسمية "الأزمة العالمية الكبرى"[20]. فقد كان الإنتاج الحبوبي سيّئا من سنة 1853 إلى سنة 1857 وصاحبه ارتفاع لأسعار القمح، وتأثّر الاقتصاد الفرنسي بتأثيرات حرب القرم (1854- 1856)، كما شهدت سنة 1857 انهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكيّة[21]. وعايشت فرنسا قُبيل سنة 1857 وخلالها الأزمة الاقتصادية للنظام القديم وهي نُدرة المعاش (أي أزمة الكفاف) والتدهور الديمغرافي، فوباء 1854- 1855 مثلا خلّف وحده 146 ألف ضحيّة[22]. إذا فقد عايشت أوروبا خلال سنة 1857 أزمات اقتصادية كثيرة حيث انخفضت أثمان السلع وأفلس عدد كبير من الشركات[23].

شهد القرن 19 تنافسا اقتصاديّا ذو أبعاد امبراطوريّة بين الدول الأوروبيّة[24]. بدأت أنظار إنجلترا تتوجّه خاصة إلى مستعمراتها ما وراء البحار خاصة بعد سنة 1850 بسبب البنية الداخلية للرأسماليّة[25]، مع تُخمة السوق الداخلية الإنجليزية والأوروبية وكثرة المنافسين واحتياج رأس المال إلى أسواق إضافيّة ومواد أولية. وشمل هذا الأمر فرنسا أيضا[26]، فقد ارتفعت استثمارات الدولة الفرنسية الخارجية من 2 مليار فرنك سنة 1850 إلى 15 مليار فرنك سنة 1870[27].

من ناحية أخرى لا يمكن لنا فصل أزمات الإيالة عن اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية وتسبّبها في نُدرة مادّة القطن. يُحدّثنا كارس ماركس الشاهد على الأحداث عن تسبّب الحرب الأهلية الأمريكية في وقوع "المجاعة

القطنيّة"[28]. سعت بريطانيا إلى تعويض خسائرها من القطن الأمريكي من خلال إيجاد منابت أخرى للقطن، ورُشّحت تونس لذلك بسبب مناخها وقربها من القارة الأوروبية وتوفّرها على الماء والأراضي وخاصة بسبب علاقة خزندار الجيدة مع قنصل إنجلترا. وقد عارضت فرنسا هذا الأمر، وتسبّب هذا الأمر في اندلاع تنافس كبير بين الدولتين نتج عنه أزمات عديدة في الإيالة أهمها اندلاع ثورة 1864[29].

3. الخاتمة

يمكن أن نقول في الأخير أنّه لا يمكن لنا أن نفهم طبيعة أزمات البلاد التونسيّة قبل الاستعمار (1881) بدون موضعتها ضمن أزمات القارة الأوروبية وتغيّرات التوازنات العالميّة وازدياد أهمية الأطلسي على حساب المتوسّط خاصة بعد الحرب أهلية الأمريكية (1861– 1865). فقد تزامنت كل أزمة أوروبية مع حدث مهمّ وقع في البلاد التونسيّة. أزمة 1857 بأشكالها المختلفة في أوروبا تزامنت مع الإعلان على عهد الأمان. أزمة 1861 في أوروبا والعالم تزامنت مع إعلان دستور 1861، أزمة 1864 تزامنت مع ثورة 1864. الازمة الاقتصادية العالمية سنة 1867 تزامنت مع أزمة محمد العادل باي.

نستنتج ثانيا امتلاك أعوان الدولة التونسيّة للوعي بوجود التقاطع بين الأزمات العالمية وظروف الإيالة التونسية. ولهذا قدّمنا وثائق تُدلّل على مناورات سياسيّة ودبلوماسيّة قامت بها الدولة التونسيّة قُبيل كلّ أزمة للحفاظ على وجود الدولة أوّلا وهذا أهمّ شيء (خاصة في ظلّ تهديد دائم من فرنسا باستعمار البلاد التونسية وإلحاقها بالتراب الجزائري). اعتمدت أساسا الدبلوماسية التونسيّة على عقد معاهدات مع دول متنافرة مصالحها مع مصالح فرنسا قُبيل كلّ أزمة، حماية لاستقلالها وسعيا للبحث عن مكانة ضمن المجتمع الدولي.

عموما، خضعت أخيرا البلاد التونسيّة للاستعمار سنة 1881، ليس عجزا من قبل جهاز الدولة التونسيّة أو قوّة فرنسيّة وإنّما بسبب توازنات دوليّة متشابكة تداخل بداية ترسّخ هيمنة المحيط الأطلسي على حساب المتوسط وتوحد الدولة (ألمانيا وإيطاليا) وشقّ قناة السويس. وهذا ما سنسعى مستقبلا لدراسته.

4. ملحق الوثائق:

وثيقة عدد 1:

تتحدّث الوثيقة عن اشتداد المنافسة الاقتصادية بين إنجلترا وفرنسا مع وصولنا لسنة 1860، وهي سنة فارقة للعالم وللإيالة التونسية.

"ذكرنا في الروائد القديمة المعاهدة التجاريّة التي عقدتها الدولة الفرنسوية مع دولة الإنكليز تسهيلا للمعاملات بين الأمتين. ومن شروط هذه المعاهدة أنها لمدّة عشر سنين تنقضي من تاريخها الذي هو الثالث والعشرون

من يناير عام 1860. وأنه إذا شاء أحد الفريقين فسخها يلزم أن يعلم بذلك الفريق الآخر قبل انتهاء مدّة العشر سنين بعشر أشهر وإلاّ يدوم العمل بها. فهذه المعاهدة مختلفة آراء أهل فرنسا في شأنها إذ بعض منهم يستحسنها وبعض يستقبحها بدعوى أنها مضرّة للبلاد. وكثيرا ما وقعت المذاكرة في شأنها بمجلس الاشتراع ولكنها قبل الآن لم يكن ممكن إبطالها إذ عقدت لمدّة عشرة أعوام فكان الكلام فيها لا يُفضي إلى شيء. فاليوم حيث انتهت المدّة المذكورة وصار يمكن إبطال هذه المعاهدة...أخذت أعضاء مجلس الاشتراع في المذاكرة عليها من جديد. وقد قرأنا في جرنال السياكل أن اللذين يرغبون في إبطال المعاهدة أناس قليلون حملهم على ذلك مجرّد مراعاة مصالحهم الخصوصيّة وجلّهم من الذين يتعاطون نسج الأقطان والذين يتعاطون أنواع صنعة الحدادة لأنهم لا يقدرون على مجاراة أمّة الإنكليز في هذه الصنائع. وأن باقي الأهالي ولاسيما الذين يتعاطون الحراثة وأهالي الأقاليم التي يصنع فيها الخمر والسكّر والحرير وغير ذلك يريدون إبقاء المعاهدة حالة كونها مناسبة لهم. ومما قاله الجرنال المذكور أن مصانع السكّر تبعث إلى انكلتيرة من هذا الصنف ما تبلغ قيمته عدّة ملايين فرنك في العام، وإذا أبطلت المعاهدة ينسدّ هذا الباب عليهم. وكذلك الحرّاثون والفلاّحون الذين منهم في فرنسا نحو التسعة عشر مليونا يحصل لهم من إبطال المعاهدة ضرر جسيم فالحكومة الفرنسوية عند وقوع المذاكرة على هذا الموضوع أعلنت بأنها تسمّي كمسيونا للنظر في أحوال تجارة البلاد لاعتبار حقيقة نتائج المعاهدة حتى تكون على بصيرة من مناسبة إبقائها أو عدمه. وقدّمت عدّة عرض حالات في طلب إبقائها"[30].

"المعاهدة التجاريّة التي عقدت بين فرنسا وانكلتيره في أوائل عام 1860...ولكن هذا المذاكرة أفضت إلى مناظرة شديدة على موضوع أهمّ من المعاهدة وهو المسألة المعبّر عنها عند الافرنج بتسمية الاقتصاد التجاري وفيهما الآراء منقسمة إلى قسمين: قسم يذهب إلى أنّ قواعد هذا الاقتصاد تستوجب تثقيل الأمكاس على سائر أنواع المصنوعات الأجنبيّة صيانة للمصانع الأهلية كأن يفرض على المنسوجات مثلا التي تصنع في معامل انكلتيره أو سفيسره أو غيرهما عند دخولها لأسواق فرنسا مكس ثقيل حتّى لا يقدر جالبها على بيعها بأسعار تفسد أسعار ما يُصنع من جنسها في المعامل الأهلية بدعوى أن ذلك مضرّ لها ويؤول إلى خرابها. والقسم الثاني يذهب إلى عكس ذلك استنادا إلى أن الحريّةتحمل على المجاراة التي تحصل منها زيادة الاتقان لأن أهل المصانع والمعامل لا يكون لهم حينئذ إلاّ وسيلة واحدة لترويج مصنوعاتهم وهي الاعتناء الكلّي في الفواق على غيرهم. وأهل هذا المذهب هم أكثر هم أكثر عددا من أهل المذهب الآخر ويريدون الحريّة المطلقة التي يعبّرون عنها بلفظتي ليبراشانج (libre– échange أي التبادل الحرّ) أي المعاوضة المسرّحة وهي أن دولة

ما مثلا تسرّح في بلادها مصنوعات أهل دولة أخرى وأغلالهم أو تفرض على بيعها مكسا يسيرا. والدولة الممنوح لها هذا التصريح تُعاوضه بما يُشامله أو يُوازيه. ولكن الذي أكسب المناظرة المذكورة حدّة أكثر من المعتادفي مثل هذه النوازل حتّى أفضت إلى مشاجرة شديدة بين الوزراء الجدد وبعض أعضاء المجلس إنما هو كون الوزراء المذكورين عند استقرارهم بالولاية أحدثوا تغيرا مهمّا في أمكاس بعض المواد الأوليّة التي تُجلب من الخارج وادّعى المضادّون أن التغيير المحدث تحصل منه أضرار جسيمة لأرباب المصانع التي تخدم تلك المواد وأنكروا على الوزراء الحقّ بإحداث ما أحدثوا من دون مشاورة مجلس الاشتراع. والتغيير المذكور هو أمران من الامبراطور نابليون بتاريخ العاشر من يناير عام التاريخ (1870) أحدهما في تبديل بعض فصول من أمر سابق مؤرّخ في في الثالث عشر من فرار 1861 في شأن جلب الحديد المصبوب والحديد المطرق وبعض أنواع المعادن الأخر إلى فرنسا، والثاني في إبطال أمر آخر مؤرخ في التاسع والعشرين من أكتوبر عام 1862 في خصوص جلب المنسوجات القطنيّة. فالأمر المؤرخ في فرار كان أباح لأهل مصانع الماكينات والأدوات الحديدية وما شاكلها جلب المواد اللازمة بلا أداء مكس عليها بشرط أن يبعثوا إلى الخارج من مصنوعاتهم ما يساوي المقدار المجلوب أو بعبارة أخرى سرّح لهم جلب المواد الأولية جلبا وقتيّا حتى يصنعوها ويبعثوها لتُباع في الخارج. والأمر المؤرخ في أكتوبر سرّح من المكس جلب المنسوجات القطنيّة من جرمانيا ومن سفيسرة وغيرها لمعامل الأندیانة أي القماش القطني المطبوع ألوانا والمشكّل بالأزهار الذي يُقال له باصطلاح أهل الشام شيتا، فتُطبع في تلك المعامل وتُرسل إلى الأسواق الخارجية. والباعث على التسريح المذكور هو أنه لمّا عقدت المعاهدة التجارية مع دولة الإنكليز ثمّ مع دولة البلجيك وغيرها نقص مقدار المكس الذي كان مفروضا على المصنوعات الأجنبية وكثر الوارد منها ورخصت الأسعار ورغبت الناس فيها عن كثير من مصنوعات البلاد. فتعطّلت المصانع المشار إليها ولاسيما معامل الاندیانة التي كانت بطلت بالكليّة لو لم تستدركها الدولة بالتسريح الذي نحن بصدده، فإنه لزم لهذه المعامل كي لا تبطل وتضمحلّ أن تسعى في بيع مصنوعاتها في الأسواق الأجنبية ولم يكن ذلك ممكنا بسبب غلاء أسعار المنسوجات القطنية بفرنسا سيما بالنسبة لأسعار سفيسره (سويسرا) وجرمانيا، فصدر الأمر المذكور يرخّص جلب المنسوجات المذكورة جلبا مؤقّتا بلا مكس بشرط أن بعد طبعها ترسل إلى الخارج. والذين يتعاطون هذه الصنعة المهمّة أهل مدينة ملهاوس وغيرها من عمالة الألزاس ولما أحدث ذلك التسريح تشكّى منه أهل عمالتي النورماندي والفوزج الذين تُصنع عندهم الأقمشة القطنيّة بدعوى أنه صرف عنهم زبائنهم. ولكنّ الدولة راعت وقتئذ الأهمّ والآن بدّلت رأيها السابق. فالأمر الجديد الثاني الخاص بالمنسوجات القطنيّة يطون ابتداء العمل به في التاسع من ماية

الآتي، وحيث أن هذه النازلة المهمّة نازلة الاقتصاد المتجري ثمّ نازلة المعاهدة الكائنة بين الدولة الفرنسوية ودولة انكلتيره لا يمكن فصلها على وجه قاطع إلاّ فراغ الكومسيون الذي أشرنا إليه في رائد الأسبوع الماضي من النظر في أحوال متجر البلاد ذهب بعض الجرنالات إلى أن الحكومة الجديدة المشار إليها تعدل عن إنفاذ الأمرين المذكورين. والكمسيون قد انتخبه مجلس الاشتراع من بين أعضاءه وهو مركّب من سبعة وثلاثين عضوا"[31].

وثيقة عدد 2:

تنافس بين إنجلترا وفرنسا على الأسواق وتسويق منتجات معاملهم ضمن ثنائيّة الثمن والجودة.

"مزاحمة الإنكليز والفرنسيس على التجارة بالخليج الفارسي: طلب قنصل دولة فرنسا بمدينة بغداد إلى ديوان وزارة مواد التجارة والزراعة بالدولة الفرنسوية:...ما يوجد من الفوائد الجمّة والنتائج المهمّة لأرباب التجارة الفرنسوية من توجيه المحصولات الزراعيّة والصناعيّة البلديّة إلى نواحي سواحل الخليج الفارسي، من بلاد آسية، حيث أن المتوارد إلى تلك النواحي هو فقط من البضائع الإنكليزية الدنيئة ومحصولات الصنائع البريطانيّة الرديئة مع غلوّ الأثمان، ومع ذلك فإنّ الحاصل فيها هو زيادة الرغبة بتلقي الركبان لعدم وجود ما يزاحمها في الميدان، وحيث الآن قد حصل افتتاح السفر بالطريقة القطعية في خليج السويس، وبذلك قصرت مسافة السفر غاية القصر فقد صار يسهل علينا كما يزهر لنا أن نزاحم بتجارتنا الفرنساوية ما هو حاصل على تلك السواحل من تراكم التجارة الإنكليزية. ولربّما كان من المصلحة لقصد الوصول إلى هذا الغرض أن تحصل المساعدة من الدولة الفرنسوية بإحداث شركة أي قومبانية بحريّة أو إلزام بعض الشركات الموجودة من قبل بترتيب خطّة سفريّة بين الفرض البحرية الفرنسوية الموجودة على سواحل بحر سفيد والخليج الفارسي المذكور، فإنّ عندنا بعض إلمام بأنّ بعض الشركات البحرية الأجنبيّة قد توجّهت أفكارها بالطريقة الجديّة منذ مدّة مديدة لإنشاء طرق مواصلة بين سواحل بلاد أوروبة الجنوبيّة وسواحل الخليج الفارسي من بلاد آسية...والذي يظهر لنا هو أنّ ترتيب خطّ سفر لا في ما بين مدينة مرسيليه والسواحل الفارسية فقط بل بشرط أن تقف بفرضة (سواحل) عمان وبحر فارس أيضا يكون فيه عظيم الفائدة للتجارة الفرنسوية وذلك أنّ مواد التجارة بتلك السواحل هي بيد الإنكليز...أنواع الأقمشة التي تخرج من معاملنا تُضاهي لا أقلّ ما يخرج من المعامل الإنكليزية مع ما لنا عليهم من مزيّة الأقربيّة بواسطة خليج السويس، فإنه بهذه الوسيلة يتيسّر لنا أن نُورد لتلك النواحي بضائع أقلّ بأقلّ أسعار منهم ومع كونها أجود جنسا من البضائع الإنكليزية يمكن أن تقدّم عليها. والجاري الآن في

كيفية جلب البضائع من بلاد الإنكليز إلى الخليج الفارسي هو بواسطة بواخر ترد في كل خمسة عشر يوما مرتّبة فيما بين مدينة بومباي وفرض مسقط وبندر عبّاس وبندر بوقير بمملكة فارس والبصرة على شطّ العرب. وأمّا كيفية جلبها من بلاد الإنكليز إلى مدينة بومباي فذلك بطريق بلاد الكاب أي الرأس بواسطة سفن شراعيّة في غالب الأحيان. ولا يخفى أن السفر بهذه المثابة فيه طول ومشقّة...أما ما يجلب من بلاد الإنكليز إلى سواحل الخليج الفارسي فهو من أصناف الأمتعة الدقيقة المسماة بالخردة وما يرد من ذلك يقوم بمبالغ جسيمة جدا...من ذلك أصناف السكر وأنواع الأقمشة المعروفة باسم المانوفاتوره وهي أيضا تجلب لهذا الطرف من بلاد الإنكليز بمبالغ عالية...هذه التجارة تبلغ إلى الغاية القصوى لو تيسّر ترخيص أسعار النقل حيث أنها الآن فاحشة جدّا (هنا تبرز أهمية قناة السويس)...البواخر الواردة...يمكنها أن تشحن بدل الصنائع المجلوبة عليها من مصنوعات الصنائع الافرنجية بضائع أخرى بلدية من فرض بلاد فارس مثل الحبوب الزيتية وعلى الخصوص القطن...والقمح والصوف والبلح...أجرة نقل البضائع المثقلة الآن من فرضة البصرة إلى بلاد انكلتيره هي تقريبا نحو 60 فرنكا لكل تونولاطه تزن نحو 1000 كيلوغرام...ومسافة السفر لا أقلّ من 40 يوما. وأما البضائع البلدية فإنها تزاد أولا إلى فرضة البصرة بواسطة بواخر بمتوسّط نولون يبلغ نحو خمسين فرنكا عن كلّ تونولاطه ثم تنقل من تلك المينا(ء) إلى بلاد الإنكليز بطريق الكاب المذكور آنفا...ويوجد بهذا الولاية أيضا السمسم والذرّة يؤخذ منهما إلى بلاد الإنكليز مقادير جسيمة جدّا"[32].

الوثيقة عدد 3:

عايشت البلاد التونسيّة حربا اقتصادية عالميّة، من القارة الأمريكية مرورا بالأفريقية والأوروبية وصولا إلى القارة الآسيوية.

"قد وُجد التقرير الآتي بين أوراق الامبراطور نابليون الثالث قدّمه للإمبراطور موسيو دروين دوليوص في 1 آذان 1869 (قبيل الحرب مع بروسيا) وعنوانه ألمانيا الشماليّة في الصين واليابون (اليابان): مولاي، سير، إن ألمانيا الشمالية هي التي استفادت من حربنا (حرب فرنسا وانجلترا صدّ الصين) ضدّ الصين أكثر من سائر الممالك التي لم تكن معنا في تلك الحرب. فقبلا كانت تجارة الصين في يد الإنكليز فقط ولم يكن لمدن الأنسياتيك، من ألمانيا، سوى بعض محلاّت صغيرة في بعض أساكل الصين، ولكن من سنة 1865 إلى 1866 بعد أن تأخّرت المحلاّت التجاريّة التي كانت للانكليز في تلك الأمصار قد خلفتها محلاّت أخرى تجاريّة وأكثرها شهرة هي للألمانيين الشماليين. ويبان من تعديل الأشغال الحالية أنه إذا كان في السنين الماضية لم تكن سفن مدينة برسيم وهامبورغ وغير المدن الشماليّة في مياه الصين واليابون (اليابان) تفوق

غيرها اعتبارا لكنها الآن تفوق عددا سفن الإنكليز والأمريكان معا. أمّا عمارة فرنسا التجارية فلولا سفن شركة الميساجيري لكانت كالعدم، وخلا ذلك للألمانيين لهم علينا التقدّم فيما عندهم من سهولة الانتقال أي السفر من أوطانهم إلى بلدان بعيدة ويتقدّمون على الإنكليز لكونهم لا يحتاجون إلى مصاريفهم الباهظة وأعمالهم التجاريّة ذات الضبط والتدقيق، حتى أنه في أغلب المحلاّت التجارية التي للفرنسويين في اليابون قد استخدم الألمانيون قوما لإدارتها لأنه 1866 كان في مدينة يوكاهاما، في اليابان، إثني عشر محلاّ تجاريّا من الفرنساويين فخمسة من أشهر هذه المحلاّت والأكثر ثروة كانت بيد عملاء ألمانيين. ومصالح ألمانيا التجاريّة كانت لحدّ الآن مستظلّة تحت لواء عمارة فرنسا وانكلترا وأمريكا لأنّ مراكب ألمانيا لم تذهب إلاّ نادرا لتلك الأمصار. ولكن عندما تتمكّن ألمانيا من إرسال عمارة بحريّة أقوى مما لها الآن لمياه الصين واليابون فالمرجّح أنهم نظرا لتدقيقهم في سائر الأعمال ولاسيما التجارة يتقدّمون على من سواهم. فمما تقدّم يتّضح أن رجال السياسة في فرنسا لم يجهلوا حالة بروسيا وتقدّم شعبها في المعارف وتدقيق الأعمال، كما أنّه استبان من رسالة الكولونيل ستوفيل الفرنساوي التي أدرجناها في العدد السبعين من الجنة أن إصلاحات بروسيا العسكرية واختراعاتها وإدارة رؤساءها لم تكن مجهولة أيضا لدى أصحاب السياسة في فرنسا وأنهم لم يتأخّروا عن إظهارها للدولة وعن حثّها للاقتداء بهذه الإصلاحات الضرورية ولأخذ الوسائط الفعّالة التي من شأنها حفظ فرنسا في مركزها السامي. فقد أخطأ الامبراطور لأنه أخذ مشورة قوم لم يحسن انتخابهم وسلّم نفسه لآرائهم المعوجّة، وهكذا فقد الملك ودهور فرنسا من أعلى قمم المجد الذي كان صعد بها إليه. إنما من لاحظ الحوادث التاريخية يرى أنه طالما حلّت النوائب بالأمة الفرنسية وذلك في أيام الملك لويس الثاني ويوحنا الثاني وشارل السادس وفرنسيس الأول...وخاصة ما جرى ضدّها في وقت ثورة 1792 المعروفة بالثورة الكبيرة وفي كل هذه الأوقات المختلفة التاريخ لم تتمكّن أخصام فرنسا من قهرها إلا مؤقّتا لأنه بمدّة يسيرة ترجع هذه المملكة إلى رتبتها الأولى رافلة بحلل الفخر والمجد وبرهان ذلك سهل: هو وجود أمّة يبلغ عددها نحو أربعين مليونا في بقعة أرض من أحسن مراكز العالم تجارة وسياسة تتكلّم لغة واحدة وتفتخر بجنسيّة واحدة وقد اشتهر الفرنساويين بحسن الطباع ورقّة الأخلاق وكرم المزايا والضيافة الغيرة على خير الجنس البشري والشفقة على الجميع. على أنه يقال أنّ شأنهم التقلّب والطيش والخفّة. ولكن اختلاطهم هذه المرّة بالألمانيين واختبارهم ما عندهم من الرزانة والثبات والإقدام واطّلاعهم على الأسباب التي أعطت الغلبة للألمانيين وجعلت الدائرة تدور على الفرنساويين ستحملهم على تغيير أصول سياستهم والسلوك في سبل من شأنها أن تنهض بهم في مدّة قصيرة إلى أوجّ السطوة والمجد"[33].

وأكمل نابليون الثالث: "أني لمتأكّد أن فرنسا تجهل حال الأمة البروسيانية وحالة جنودها كيف لا وشبّاننا لا يعرفون ماذا يحدث في البلدان التي تجاور بلادهم من الإصلاحات والنظامات الأساسيّة ولا تعلّموا ما يظهره التاريخ من أخبار طباعهم وصدقهم وميلهم، ولا يعرفون لغات أجنبيّة وليس لهم ما يحلمهم على محبّة الانصباب على المطالعة. فما هي نتيجة ذلك سوى أن الأيّام تطوي بعضها بعضا بدون أن تعرف فرنسا حالة البلدان المجاورة لها، وهل يوجد بفرنسا من تتبّع إصلاحات بروسيا منذ 1815(؟) وكيفيّة تقدّم شعب قد تضاعف عدده بمدّة خمسين سنة وأسّس سياسته على مبدأين أصليين ضروريين وهما إلزام كلّ أمّة أن تتعلّم، أي القراءة والكتابة وهما الأساس الذي بدونه لا يمكن تنظيم الاجتماع الإنساني ولا يتأتّى تمدّن وعمران أصلا، وإدخال كلّ الذكور في العسكرية. وبهذه الواسطة وصلت بروسيا إلى ما وصلت إليه من الرتبة السامية بين الدول العظيمة وحصلت على جيش عرمرم مع كلّ ما يلزمه من المهمّات الحربيّة وأقامت لهم قوّادا لا نظير لهم في العالم، فهذه الأعمال استمرّت خفية إلى أن انتشب حرب 1862 فحينئذ أخذنا نبحث في أِباب الحوادث القريبة التي شاهدناها في تلك الحرب فتحقّقنا أن الأمة البروسيانية حازت من القدرة وعندها من الحذاقة ما يمكّنها من إنفاذ مآربها. ثلاثون مليونا من الأنفس ومليون من الجنود وتخومها لا تبعد عن باريس أكثر من مسافة تسعة أيّام ولا يوجد ما يمنعها من المسير إلى العاصمة. ثم قال: إن طباع الألمانيين الشماليين هي غير طباع النمساويين الذين نظرا لخفّتهم لا يعرفون أن يجنوا فائدة من المصائب التي تلمّ بهم، فإنهم يسامحون أعداءهم سريعا. والظاهر أن كسرة بروسيا في مدينة يانا، في أيّام نابليون الأول، هي التي أحيت الأمة البروسيانية لأنها أخذت على نفسها أن تصلح ما عكسه نابليون الأول. هذا ولا نقدر أن نتأخّر عن إظهار العجب عندما نرى حماسة أمّة تجد في المصائب التي تحلّ بها سببا لإنهاض النخوة الوطنيّة الثابتة لتجديد هيئتها الأدبيّة. والبروسيانيون أنفسهم يذكرون أنهم مدينون كثيرا لفرنسا إذ أنهم نبّهتهم في الحروب التي أبدتها ضدّهم إلى التيقّظ، ولا يلزم أن ننسى أن من خاصيّة طباع الألمان التقدّم في الأمور مع إصلاح ما يوجد بها من الخلل. ويكفينا برهانا على ذلك ما يأتي وهو أنه في مدة الخمس عشر سنة الأخيرة قد فتحنا حربين عظيمتين. ولكن ماذا استفدنا من هذه المحاربة نظرا لفنّ الحرب، أو ما هي الإصلاحات الجديدة التي أحدثت بعد ذلك في نظاماتنا الجنديّة: هل أصلحنا شيئا من متعلّقات الخدمة العسكرية وهو معلوم أنه قيل حينئذ أن كلّ شيء مرتّب ولا يحتاج إلى الإصلاح وذلك لأننا قهرنا الروسيين والنمساويين. ولمن ألا يجب علينا اليوم أن نقتدي ببروسيا، وبعد هذا يذكر الإصلاحات التي احدثتها دولة بروسيا في نظاماتها العسكرية بعد انتصارها على دولة النمسا وفي ما كان مخلاّ من ترتيب عساكرها وما يأتي هو ملخّص ما كتب بهذا الشأن، إنه بموجب

نظام الدولة ملك بروسيا هو القائد الأوّل للجيوش والملك الحالي قد امتاز بحبّ الغزو حتى أن أخصّ أصدقاءه يلومونه على ذلك. وكنت في المركبة مع الجنرال مولتكي لمّا كان مع الملك في المعرض العمومي في باريس، وكان الملك وحشمه على جانب عظيم من الاندهاش ممّا شاهدوه هنالك، ومع أن الجنرال مولتكي اشتهر بقلّة الكلام لم يتأخّر عن أن يذكر لي حينئذ ما يأتي، وهو أنني مسرور لكون الملك شاهد مفاخر باريس لأنه لا يعتني إلا بالعسكرية. وأما الآن فإنه شاهد على الملك يستطيع أن يعتني بما في شأنه أن يرقّي صوالح أمّته مع اعتناءه بالعسكريّة لأن حالة عساكركم جيّدة. ثمّ قال إنّه لا يسوغ لي أن ألوم الملك على ذلك. والظاهر أنه لم يخطر في بال الجنرال مولتك أنه صعب استئصال الأميال التي تكون قد تمكّنت في عقل من طوى أربعا وسبعين سنة. فاستمرّ الملك بعد زيارته باريس على ما كان عليه قبل ذلك أعني أنه لم يتأخّر عن إعطاء كل الامتيازات والانعامات الملوكيّة للعسكرية وميله للنزال لم يفتر، وبما أنه على جانب من الرقّة والبشاشة قد بثّ ما عنده من حب الفتح في قلوب رعاياه. وما حدث من الإصلاحات في العسكرية منذ 15 سنة قد أجراه الملك بنفسه. وما يرى من الضبط والتدقيق في القوانين العسكرية فهو ناتج من يقظة الملك وسهره على ذلك. إلى أن قال: فإذا فتحت حرب فاحذروا من أن تتوهّموا أن العساكر البروسيانية هي كالجنود النمساوية التي حاربناها في إيطاليا سنة 1859 لأنه لو كانت جنود بروسيا حينئذ لكانت دخلت طورين (تورين) قبل أن تجوز جنودنا جبال الآلب، وكانت بدّدت شمل جيشنا الرابع تبديدا كاملا في سهول سولفيرينو قبل الظهيرة لأنّ حركة البروسيانيين الحربية هي سريعة جدّا...كلّ الانعامات والامتيازات تعطى في بروسيا للعساكر فقط، وكل ما يتعلّق بالجنود تنظر إليه الأهالي كما تنظر إلى الأمور المقدّسة، وفي المعابد تقام الصلاة لأجل الملك والجنود أولا ثم لباقي رجال الدولة. وهذا جار في كل هذه البلاد المتسعة خلافا لما يرى الآن في الجيوش الفرنساوية التي إنما هي زمرة من الجهال التي ضعفت بينهم القوانين العسكريّة"[34].

وثيقة عدد 4:

زار خير الدين بروسيا في زمن صعب آخر وهو سنة 1861[35]. أورد خير الدين في أحد رسائله إلى مصطفى خزندار أنه سيسافر إلى بلجيكا بعد إتمام مهمّته ببروسيا[36]. وقد قابل خير الدين ملك بروسيا بعد محاولة اغتيال تعرّض لها الملك، وكان مراد الملك "في عقد الخلطة والمودّة بين الدولتين وأنه سيكلّف وزيره في الخارجيّة بأن يكون واسطة في عقد الخلطة والمودّة بين دولته ودولة مولانا ويؤمل أنها تنتهي على أحسن حال ثم أطال في الكلام معنا"، والمهمّ هنا أن خير الدين تطرّق في حديثه مع وزير الخارجية البروس عن "الشروط"

المزمع عقدها مع الإيالة التونسية، وهي المشابهة لشروط تونس مع إنجلترا، وقد أجاب الوزير البروسي: "بأنّ الشروط ليست أكيدة عندهم الآن إذ ليس لرعاياهم متجر معنا (لقلّة عددهم بالإيالة)، وعلى كلّ حال فإن دولته ستوجّه قنصل جنرال إلى محلّ شاغر لها باصبانيه (اسبانيا) ويكون مكلّفا من جناب الراي (الملك) بالتوجّه أولا لتونس لردّ الزيارة لمولانا أيده الله ثمّ الكلام معه في شأن الشروط وأنهم يعقدوا شروطا معنا مثل شروط النسما"[37]. وورد في وثيقة أخرى رغبة الباي في "عقد الشروط" مع بروسيا و"هو من المقاصد المهمّة"[38].

الوثيقة عدد 5:

تمثّل هذه الوثيقة دليلا قويّا على وعي أعوان الدولة التونسيّة بأهميّة تخفيف الضغط الفرنسي عليها من خلال تحالفها مع أعداء نابليون الثالث، أي سياسة البحث عن توازن للقوّة يحفظ الإيالة من الاستعمار الفرنسي. بينّا في عمل سابق تسبّب المعاهدة الإنجليزية/التونسيّة المُمضاة سرّا أواسط سنة 1863 والمُشرعنة لتملّك الانجليز للأراضي والعقار في الإيالة باندلاع ثورة 1864[39]. المثُير هنا أنّ هذه الوثيقة تُخبرنا عن وقوع اتّفاق بين الدولة التونسيّة وبروسيا (العدوّ القويّ لفرنسا) شبيه للاتفاق مع إنجلترا، رغم علم الدولة التونسية برفض فرنسا لمثل هذه الاتفاقيّات.

"الحمد الله، وقع الاتّفاق بين الدولة المملوكيه البروسيانيه والدولة التونسية على أن يكون من الأن وصاعدا لرعايا الدولة البروسيانيّه الحقّ في شراء وملك ما لا يُنقل في التراب التونسية على الشروط المقرّرة في تحديد الحقّ في رعايا الانقليز، وأن تعتبر الشروط المنعقدة بين الدولتين الانقليزية والتونسيّة المركّبه من سبعة عشر فصلا المؤرّخة في 26 اليوم السادس والعشرين من ربيع الثاني 1280 ألف ومائتين وثمانين هجريّه الموافق للعاشر من أكتوبر سنة 1863 ألفا وثمانمائة وثلاث وستين مسيحيّه المصحّحة في سرايه حلق الوادي كأنها منعقدة بين الدولتين البروسيانية والتونسيّة. وهذا الاتّفاق المسطّر في ثلاث نسخ أصليّه نصّا سواء يجري العمل بمقتضاه من يوم تصحيحه. هذا ما وقع عليه الانفصال والاتّفاق في هذا اليوم وهو يوم الأربعاء الثالث عشر من صفر 1283 ألف ومائتين وثلاث وثمانين الموافق لليوم السابع والعشرين من يونيه 1866 ألف وثمانماية وستّة وستّين مسيحيه، ووقع تصحيحه وامضاءه بالطابع على مقتضى العوايد الجاريه من جناب المعظّم الأرفع الصادق باي صاحب المملكة التونسية ومن القنصل الجنرال الكولير وكيل دولة بروسيا على مقتضى ما بيده من التفويض في ذلك. محمد الصادق باي"[40].

وثيقة عدد 6:

لم تكتفي الإيالة التونسية بعقد معاهدة مع بروسيا، بل أرسلت خير الدين إلى ألمانيا لمقابلة ملك بروسيا قُبيل ثورة 1864.

"مراسلات متعلّقة ببعثة خير الدين وزير البحر إلى ملك بروسيا" سنة 1863. ووردت في إطار هذه الزيارة معلومات مهمّة حول تشابه السياسية الخارجيّة الإنجليزية والبروسيّة تجاه الإيالة التونسية قُبيل ثورة 1864، أي خلال الأشهر الأخيرة من سنة 1863. فبعد أن أمضت إنجلترا معاهدة سرية مع الإيالة خلال شهر أكتوبر 1863 تسمح للإنجليز بتملّك الأرض والعقّار، بدون علم فرنسا، ورد في أحد وثائق زيارة خير الدين لبروسيا خلال نفس الفترة تقريبا حيث كان "مراد الدولة البروسيانيّه الاقتداء بالدولة الانقليزيه في سياستها معنا"[41]. وورد في وثيقة أخرى بتاريخ 12 ماي 1863 "إننا يوم الخميس الآتي متوجّهين إلى برلين حيث أمكن لنا إتمام مأموريّتنا بدولة البروسيه على مقتضى ما يُناسب سياسة سيدنا أيده الله (الباي)"[42].

وثيقة عدد 7:

أرسلت الدولة التونسية خير الدين إلى النمسة قبيل ثورة 1864، ولا يخفى علينا هنا حالة العداء بين فرنسا والنمسا[43].

"بعثة خير الدين وزير البحر إلى امبراطور النمسه لتقديم شكر وهدايا الباي له ولوزرائه لتوطيد العلاقات بين البلدين"[44]. كانت الزيارة خلال شهر أفريل وماي من سنة 1863، وهي قبيل الاتّفاق بين تونس وانجلترا حول حق الانجليز لتملّك الأرض والعقار في تونس (أكتوبر 1863).

قابل خير الدين وزير خارجية النمسة في شهر أفريل 1863[45]، وكان هدف الزيارة الأساسي "تقوية للوصلة بين الدولتين"[46]، و"ربط الوداد على طول الآماد"، وأعرب باي تونس على رغبته في تقوية العلاقة بين الدولتان و"لذلك نودّ أن المكاتبة بيننا لاتزال تتجدّد والرسل لا تزال تتردّد"، وأهميّة تأكيد "الوصلة...حسّا ومعنى وتُسرّخ فرعا ومبنى"[47].

وثيقة عدد 8:

عقدت الدولة التونسيّة معاهدة مع إمارة موناكو المستقلّة حديثا عن فرنسا قبل أسابيع قليلة من اندلاع ثورة 1864. تؤكّد هذه المعاهدة أيضا السياسة المتبعة من الدولة التونسيّة: دفع ضرر فرنسا من خلال ربص مصالح الإيالة مع مصالح منافسيها.

"معاهدة أبرمت بين أمير مملكة موناكو شارل الثالث والصادق باي حول العلاقات بين تونس ومملكة موناكو (1863- 1864)"[48].

"الحمد الله، تعريب تفويض مسيو شارل كبيزول قنصل دولة موناكو. من عبد الله البرنس كارلو الثالث ملك موناكو أمّا بعد، فإننا لما رأينا موافقا أن نعقد مع جناب محمد الصادق صاحب المملكة التونسيّه شروط محبّة وتجارة وسفارة، وكان لنا أمانا تامّا بمهارة واعتناء السنيور شارل كبيزول قنصلنا بالمملكة التونسيّة، جعلنا المذكور وسميّناه نايبنا المفوّض وأعطيناه الرخصة التامّة بمكتوبنا هذا في ساير المفاوضات التي عسى أن تقع في شأن عقد الاتّفاق المذكور وساير المكالمات بينه وبين النايب المفوّض من جناب الباي، وفي أن يصحّح معه الشروط المذكوره، ونحن نلتزم بأنا نرى حسنا ساير ما يوافق عليه نايبنا المذكور ويصحّح فيه ونلتزم العمل بمقتضاه، ولذلك صحّحنا هذا التفويض التام وطبعناه بطابعنا وكتب بسرايتنا بمدينة مونكو في 28 دجمبر 1863. صحّ من شارل. صحّ من الكولير فوليفير الوزير بالإذن العليّ وبأسفله طابع الدولة"[49].

الاتفاق بين الدولة التونسية ودولة موناكو: "الحمد الله. هذه شروط انعقدت بين دولة صاحب المملكة التونسية محمد الصادق باي وبين دولة جناب سليل الملوك الفخام وتاج فخر الكبرا(ء) العظام حبيبنا السيّد البرنس كارلوس الثالث ملك مونكو على يد معاهدنا المحترم السنيور كارلو كبزول المسمى قنصلا بمملكتنا من حضرة الملك بموجب مكتوب بيده من جنابه فوّض له فيه عقد الموافقة وشروط المخالطة بيننا وبينه مؤرخ بثامن من دجنبر من سنة 1863 ثلاث وستين وثمانية عشر ماية مسيحيّة والشروط هي الآتي شكرها:

الشرط الأول: تكون المحبّة إن شاء الله دايمه بين دولتنا وعمالتنا ودولة مونكو وعمالتها.

الشرط الثاني: رعيّة موناكو لهم أن يتعاملوا مع رعيّتنا في جميع البضايع ويؤدّون الأداء المرتّب عليها من غير أن يتعرّض لهم أحد أو يمنعهم ولا يطلعون الأمور الممنوع طلوعها وهبوطها من الدولة ويكون التنبيه والأعلام بالمنع قبل لك بشهرين للقناصل إلا الأمور المختصّة بها الدولة، ونلتزم الآن وفي المستقبل أن نعامل رعيّة مونكو مثل غيرهم من الأجناس في رعيتنا وعمالتنا وجميع ما نوافق عليه غيرهم من الأجناس يكون مونكو مثلهم، وكذلك سقوفهم (سفنهم التجاريّة) وبحريّتهم وسلعهم تكون معامله مثل غيرهم مهما طلب ذلك القنصل إذا صدرت المعاملة لغيرهم.

الشرط الثالث: تجّار العمالتين لهم أن يُخدّموا أنفارا يعيّنونهم ويُترجمون على لغتهم ولا يقع تعطيل لأحد من الريّاس (قادة السفن) في المرسى عند خروجه إلا القدر الذي يحتاجه لتمام وسقه (خروج السلع من الميناء)

وأموره وجميع ما يحتاج من الخدّام للوسق أو التفريغ أو غير ذلك من المصالح يأخذون أجرهم مثل المعتاد الجاري من غير زيادة ولا نقص.

الشرط الرابع: إذا وصل أحد من رعيّة العمالتين لشطوطها (للسّاحل) ولم يرد الدخول للمرسى لا يُجبر على الدخول للمرسى، وإذا دخلها ولم يرد أن يفرّغ وسقه لا يُجبر على تفريغ وسقه ويكون مسرّحا يُسافر وقت ما يظهر له ويلزمه ما يلزم غيره من الأجناس في هذه الصورة من المصاريف.

الشرط الخامس: أيّ شقف من شقوف العمالتين يريد السفر لا يتعطّل في المرسى بأيّ سبب من الأسباب ولا يلزمه أن يُوسق شيئا بغير رضاه على اختياره، إذا رضي أن يُوسق في شقفه فإنّ له من المصروف ما يرضيه ويوافق عليه ولا يلزمه أن يسافر غصبا لموضوع بدون رضاه.

الشرط السادس: إذا كان شقف مونكو في مرسى من مراسى عمالة تونس أو تحت رمية مدفع من بعض حصونها يكون محميّا بقدر الجهد. وإذا كان لدولة مونكو عداوة مع بعض الدول مسلمين أو نصارى وكان شقف عدوّها في المرسى فإنه يكون ممنوعا من الهجوم عليها وإتّباعها لأجل مضرّتها، وكذلك شقوف التوانسه في عمالة مونكو.

الشرط السابع: إذا شقف من شقوف قرصان العمالتين دخل لإحداهما يعمل صالوتي مثل العادة ويُجاب عنه من غير نقصان ولا زيادة.

الشرط الثامن: إن قنصل مونكو له أن يجعل في مراسي عمالة تونس قدر ما يحتاجه من النوّاب من جنسه لإعانة التجّار والريّاس والبحريّة في جميع ما يحتاجون ويتلقّى شكايتهم ويفصل بينهم من غير أن يتعرّض له أحد من حكّام البلاد. ومنزلة القنصل الفيش قنصل ونوّابه والناس الذين هم رعايا مونكو لهم من المعامله ما لغيرهم من الأجناس المحبّين.

الشرط التاسع: قنصل مونكو يختار ترجمانات على غرضه ومراده بموفقتنا له ونحن نبدّلهم له وقت ما يريد إذا لم يصلحوا به.

الشرط العاشر: إذا أحد من رعيّة مونكو ترتّب عليه دين أو يلزم نفسه في بعض اللوازم فإنّ القنصل لا يكون ضامنا فيه فوجه من الوجوه إلاّ إذا التزم بنفسه بكتب منه، وبغير ذلك لا يُطالب القنصل أن يدفع ما عليه.

الشرط الحادي عشر: إذا وقعت خصومة بين أحد من رعيّة مونكو مع أحد من رعيّتنا في أمور متجر أو غيرها فإنّ القضيّة تنشر لدينا ونحن نفصلها على مقتضى الحقّ بموافقة القنصل، وإن هرب أحد مجرم من السجن فإنّ القنصل لا يكون ضامنا فيه بوجه من الوجوه.

الفصل الثاني عشر: إذا أحد من رعيّة مونكو عنده خصومه مع أحد من رعيّة مونكو فإنّ القنصل هو الذي يحكم بينهما، وإذا احتاج القنصل للإعانة فإنه يمون مُعانا منّا أو من وُلاّتنا موافقا لمطلبه.

الفصل الثالث عشر: أرزاق جميع رعايا مونكو الذين يموتون في عمالتنا وكذلك أرزاق جميع رعايانا الذين يخدمون في عمالة مونكو، يُعطى الرزق المذكور للقنصل أو النايب الذي للعمالتين يرسله على يده لورثة الميّت كاملا مأمونا.

الفصل الرابع عشر: إذا وقع اختلاف في فهم بعض عبارات من هذه الشروط أو تطبيقها على معنى من المعاني فإنّ وقع الاختلاف بتونس يُراعي فيه ما ينفع رعيّة مونكو ويفهم على مقتضاه، وإن كان في عمالة مونكو يُراعى فيه ما ينفع رعيّتنا ويُفهم على مقتضاه.

الشرط الخامس عشر: تُجعل أمارة في بصبرت جميع شقوف العمالتين ليعلم كلّ واحد منهما الآخر عند معارضتهما في البحر، وإذا كان من كمنوش شقوف القرصان للجانبين أو سقف تحت نظره تكون كلمة الكمنوش للعمالتين كافيه ومغنية عن تفتيش الشقف الذي تحت نظره، وإذا لزم التفتيش ولا بدّ لذلك الشقف الذي لنظر القرصان تتوجّه فلوكه (قارب صغير) بها اثنين أو ثلاث من الرجال فقط، وإذا تعدّى القرصان وأضرّ ذلك الشقف من غير موجب للضروره يكون المتعدّي ضامنا لتلك الضروره يؤدّيها.

الفصل السادس عشر: جميع المنح والمزايا الممنوحة لرعايا مونكو في مملكتنا التونسيّة يستحقّها رعايانا في عمالة مونكو، وإن ظهر لدولتنا ولاية قنصل في عمالة مونكو يقع التعرّف به كساير قناصل الدول الموجودين بذلك الطرف.

الفصل السابع عشر: هذه الشروط تكون في قوّتها بإعانة الله إلى الأبد وأعمالها بعد أن يختم فيها جناب البرنس حبيبنا ملك مونكو"[50].

وثيقة عدد 9:

تُبيّن لنا هذه الوثيقة المُمضاة سنة 1864، وهي سنة اندلاع الثورة في تونس، وعي الدولة التونسيّة بأهميّة المجتمع الدولي والتموضع فيه حماية لنفسها ولوجدها كدولة مستقلّة.

"نسخة اتّفاق دولي حول تحسين وضعيّة العساكر المتضرّرين من الحرب في 22 أوت 1864": "الحمد الله. تعريب نسخة اتّفاق منعقد بين الدول لتحسين حال العساكر المجروحين في مدّة الحرب. لمّا كان كلّ من جناب قران (Grand: الكبير) دوك (دوق) دي بادوا وراي (ملك) البلجيك وراي الدانمرك وملكة اصبانيا وامبرور (امبراطور) الفرانسيس...وراي إيطاليا وراي أولانده وراي البرتقال وراي بروسيا ودولة سويسره الجمهوريه...رغبة تامّة في تلطيف الأحوال التي لا يخلو منها الحرب بقدر استطاعتهم وإبطال التشديدات الزايدة وتحسين حال العسكر المجروحين في الحرب، عزموا على عقد الاتفاق لذلك ووكّلوا عنهم الأنفار الآتية أسماءهم الذي بعدما تأمّلوا في تفويض كل منهم ورأوه تامّ الموجب اتّفقوا على الشروط الآتي بيانها:

الفصل الأوّل: أن المرستانات العسكرية وكرطونات المرضى محسوبة أنها خارجة عن أحوال الحرب ولذلك تكون محميّة ومحترمة من المتحاربين ما دام فيها المرضى أو المجاريح. ولكن إذا كانت فيها عسّة عسكريّة فإنها تخرج عن الحالة المذكورة.

الفصل الثاني: المكلفون بالمرستانات وكرطونات المجاريح من وكلاء وأطبّاء ومديرين وخدّام والمكلفون بنقل المجاريح والقسيسون الذين معهم، لهم ما للمرستانات المذكورة من المنح المذكورة بالفصل قبله (الفصل الأول) ما دام يوجد مرضى أو مجاريح.

الفصل الثالث: يسوغ للأنفار المذكورين في الفصل قبله مداومة خدمتهم في المرستانات التي يخدمون فيها، ولو دخل العدوّ للمحل المذكور وإن شاءوا الرجوع للعسكر الذين كانوا معهم لهم ذلك وحينئذ لا تبطل خدمة الأنفار المذكورين، يقع تسليمهم لعسّة العدوّ المتقدّمة من العسكر الذي حاز المحلّ.

الفصل الرابع: لمّا كانت الآلات المعدّة للمرستانات داخلة تحت الأحكام الحربيّة لا يسوغ للأنفار الذين كانوا فيها أن يأخذوا منها لما يخرجوا منها سوا (سوى) الأمور الخاصّة بذاتهم ولكن آلات الكرطونات فإنها لا تدخل تحت الأحكام الحربيّة.

الفصل الخامس: سكّان البلاد الذين يقفون في إعانة المجاريح يقع احترامهم ويكونوا مسرّحين، والجنراليه (الجنرالات) المتحاربين يجب عليهم إعلان السكّان بالمزيّة التي تحصل لهم من إعانة المجاريح وبمعاناتهم بسبب ذلك، وكل دار يكون فيها مجروح للإعانة تُحترم وساكنها يُعافى من نزول العسكر عنده ويسقط عنه جانب من الفرايض الحربيّه.

الفصل السادس: يقع تلقّي العساكر المجاريح والمرضى وإعانتهم من غير عبرة بجنسهم. ولرؤساء الجيوش الرخصة بأنهم يدفعوا حالا لعسّة العدوّ المتقدّمة العساكر الذين جُرحوا في ذلك القتال متى يقتضيه الحال ويرتضيه الجانبان، ويقع ترجيع السواقط لبلادهم بعد شفاهم، كم أنه يتيسّر أيضا ترجيع الغير سواقط لبلادهم بشرط أنهم لا يرجعوا للقتال ما دام الحرب موجودا، ولا يسوغ للعدوّ الاستيلاء عليهم في وقت رجوعهم ولا على من يقودهم.

الفصل السابع: يقع الاتّفاق على صنجق (علم) بكيفيّة واحدا للمرستانات والكراطونات وحركة نقل المجاريح المرضى، ويلزم أن الصنجق المذكور يكون مصحوبا في كلّ حال بصنجق الجنس الذي منه المجاريح المذكورين، ويقع أيضا جعل علامة للمكلّفين بخدمة المجاريح المذكورين وإعطاء العلامة المذكوره من حقوق الولاة العسكر، ويجب أن وسط الصنجق المذكور والعلامه المذكوره يكون أبيض وفيه صليب أحمر.

الفصل الثامن: أمراء العساكر المتحاربين يرتّبون ظروف تنفيذ هذا الاتّفاق بمقتضى الإذن الصادر لهم من دولهم، وبمقتضى القواعد العامّة المقرّرة في هذا الاتّفاق.

الفصل التاسع: وقع الاتّفاق بين الدول المتعاهدة على عرض هذا الاتّفاق على الدول التي لم توجّه نايبا (نائبا) في جمعيّة الجنوس (الأمم) التي انعقدت بجينيف ويطلبوا منها الموافقة عليها، ولذلك يبقى مفتوحا محلاّ لتصحيحهم في الشروط المذكوره.

الفصل العاشر: يقع تصحيح هذا الاتّفاق من الدول وتبديل النسخ...في مدة أربع أشهر أو أقلّ من ذلك إن تيسّر، وكتب بجينيفيه في 22 أعشت 1864.

مصحّح من نوّاب الدول المقرّرة أعلاه. هذه نسخة صحيحه من الأصل صحّ من كاتبه أنري (هنري) دونان كاتب سرّ الجمعيّة. ثمّ بعد تصحيح الاتّفاق وافقت عليه دولة الانقلتيره وراي (ملك) السويد وراي القريق (اليونان) والقران دوك دي مكلمبورث شويرين والسلطان العثماني"[51].

وثيقة عدد 10:

أقدمت الدولة التونسيّة على إمضاء معاهدة مع بلجيكا، وهي أحد منافسي فرنسا في القارة الأوروبية ومنافس استعماري أيضا في القارة الافريقية، قُبيل أشهر قليلة من الاستعمار. وتُشرّع هذه الاتفاقيّة لأهل بلجيكا تملّك الأرض والعقار في البلاد التونسي، وهذا ما يحملنا على استرجاع المعاهدة التونسية/الإنجليزية والتونسيّة/البروسيّة بخصوص نفس الموضوع قُبيل ثورة 1864. تتشابه الرهانات، فقط تتغيّر الأزمنة.

"الحمد الله. تعريب نسخة أمر صادر من فخامة ملك البلجك. من ليوبولد الثاني ملك البلجك وبعد فإنه لما كانت لنا رغبة بالتفاهم مع المعظّم الأرفع باي تونس على تحرير معاهدة تتضمّن الحقّ للرعايا البلج أن يشتروا ويملكوا الربع والعقّار بالعمالة التونسيّة، ولما كان لنا الوثوق التام في مهارة السنيور كرتويفلس قنصلنا الجنرال وفي صدقه وفي أمانته فأننا سميناه بأمرنا هذا نايبنا المفوّض الأمر وكلّفناه بأن يتفاوض مع المعظّم الأرفع باي تونس أو مع من يكون مفوّضا له من لدنّ حضرة العليّة على تحرير المعاهدة المذكورة وإتمامها وفوّضنا له التفويض التام المطلق بأن يتمّم شروطها ويصحح فيها ونوعد وعد ملوك ونعطي كلمة ملوك بأننا نرضى بجميع ما يتّفق عليه نايبنا المذكور ويوُعد به ويصحّح فيه ونثبّته ونحقّقه للأبد، ونمّمه ونرضيه ونجري العمل بمقتضاه من غير أن نخالفه أبدا ولا نتعدّاه بوجه من الوجوه ولأيّ سبب كان، ولذلك فإننا أذنّا بأنّ أمرنا هذا يُطبع بطابع دولتنا وكتب بمدينة بروكسيل في الخامس عشر من شهر نونمبر 1880 مسيحيه. مصحّح في الأصل: ليوبولد. بالإذن العليّ وزير الأمور الخارجية: صحّح فريراربان"[52].

5. قائمة المصادر والمراجع:

أولا: العربية

المصادر:

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 220/ الملف: 350. و.38.

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 253، الملف: 698، الملف الفرعي: 4

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 254، الملف: 720

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 255، الملف: 751، وثيقة عدد 8

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 255، الملف: 722، وثيقة عدد 3 (30 أفريل 1863).

الرائد التونسي، العدد 11، 16 ربيع الأول 20/1295 مارس 1878.

الرائد التونسي، العدد 11، 2 فيفري 1870.

الرائد التونسي، العدد 11، 26 سبتمبر 1861.

الرائد التونسي، العدد 16، 7 ديسمبر 1860.

الرائد التونسي، العدد 20، 15 جمادى الأولى 7/1296 ماي 1879.

الرائد التونسي، العدد 29، 19 رجب 9/1296 جويلية 1879.

الرائد التونسي، العدد 9، 26 صفر 19/1296 فيفري 1879.

السلسلة التاريخية، الصندوق: 211، ملف: 198، و.32 (15 نوفمبر 1857)

المراجع:

أ. ج. ب. تايلور، **الصراع على سيادة أوروبا: 1848- 1918**، ترجمة: فاضل جتكر، المركز الثقافي العربي/كلمة، بيروت/ المغرب، 2009.

إريك هوبزباوم، **عصر الثورة: أوروبا 1789- 1848**، ترجمة: فايز الصُيّاغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الثانية، 2008.

إريك هوبزباوم، **عصر رأس المال: 1848- 1875**، ترجمة: فايز الصُيّاغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

إي جي هوبزبوم، **الشعوب والقوميّات منذ عام 1780: المنهج والخرافة والحقيقة**، ترجمة: مصطفى حجاج، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة: دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2013.

فرنسوا جورج دريفوس، رولان ماركس، ريمون بوادوفان، **موسوعة تاريخ أوروبا العام. المجلد 3: أوروبا من عام 1789 حتّى أيّامنا**، ترجمة: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، 1995.

كارس ماركس، **رأس المال. المجلد الثالث: عملية إنتاج رأس المال ككلّ**، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 2013.

محمد البشير رازقي، **السيرة الوثائقيّة للصراع الإمبراطوري على عهد الأمان والدستور في الإيالة التونسية (1855- 1881)**، دار المسيرة، تونس، 2022.

محمد البشير رازقي، **إيالة وإمبراطوريتان: البلاد التونسية والصّراع على عهد الأمان (1855- 1870)**، دار كلمات للنشر والتوزيع، مصر، 2021.

ثانيا: الأجنبية:

Abdelhamid Largueche, *L'abolition de l'esclavage en Tunisie : à travers les archives : 1841-1846*, Alif, Tunis, 1990

Alessandro Stanziani, « Le mouvement abolitionniste au Royaume-Uni et en France », in: *Les métamorphoses du travail contraint*, Presses de Sciences Po, Paris, (2020), pp. 133- 187

Ali Laïdi, « Les guerres de l'Opium », in: *Histoire mondiale de la guerre économique*, Perrin, Paris, 2016, pp. 277-291

Claude Markovits, « L'Inde dans l'économie mondiale au 19e siècle », *Revue d'histoire du 19e siècle*,2018/1 n° 56, pp 17-32.

Jean Bouvier. « L'évolution économique de la France du milieu du XIXe siècle à 1915 ». *Matériaux pour l'histoire de notre temps*, n°47, 1997. Historiens d'hier et industrialisation en Europe occidentale de 1880 à la fin des années 1960. pp. 2-5

Nadine Vivier, « Pour un réexamen des crises économiques du XIXe siècle en France », *Histoire et mesure*, 21- 2, 2011, pp.135- 156

Rondo E. Cameron, « Le développement économique de l'Europe au XIXe siècle. Le rôle de la France », *Annales. Economies, sociétés, civilisations*, 12e année, N. 2, 1957. pp. 243-257.

Sandrine Kott, *L'Allemagne du 19e siècle*, Hachette supérieur, Paris, 2004.

Straus André. « Économétrie et histoire économique : la France au XIXe siècle (note critique) ». *Annales. Economies, sociétés, civilisations*. 43e année, N. 1, 1988. pp. 55-71

Thierry Lentz, « Les relations franco-marocaines sous le Consulat et l'Empire », La Fondation Napoléon, *Napoleonica. La Revue*, 2008/2, N° 2, pp28- 63

Vanessa R. Caru, Fabrice Bensimon, « Introduction. Un autre 19e siècle : l'Inde sous domination coloniale » , *Revue d'histoire du 19e siècle,* 2018/1 (n° 56), pp. 7-15

Wiadimir d'Ormesson, *La Grande Crise Mondiale de 1857*, Paris, Maurice d'Hartoy, 1933.

الهوامش

[1] لفهم واضح لطبيعة شبكة التحالفات في أوروبا خلال الفترة قيد الدرس أنظر: أ. ج. ب. تايلور، **الصراع على سيادة أوروبا: 1848- 1918**، ترجمة: فاضل جتكر، المركز الثقافي العربي/كلمة، بيروت/ المغرب، 2009.

[2] Ali Laïdi, « Les guerres de l'Opium », in: *Histoire mondiale de la guerre économique*, Perrin, Paris, 2016, pp. 277-291

[3] Sandrine Kott, *L'Allemagne du 19e siècle*, Hachette supérieur, Paris, 2004, pp.50- 70.

[4] إريك هوبزباوم، **عصر الثورة: أوروبا 1789- 1848**، ترجمة: فايز الصُيّاغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الثانية، 2008، ص.317- 321.

[5] Alessandro Stanziani, « Le mouvement abolitionniste au Royaume-Uni et en France », in: *Les métamorphoses du travail contraint*, Presses de Sciences Po, Paris, (2020), pp. 133- 187

[6] Abdelhamid Largueche, *L'abolition de l'esclavage en Tunisie : à travers les archives : 1841-1846*, Alif, Tunis, 1990

[7] إريك هوبزباوم، **عصر رأس المال: 1848- 1875**، ترجمة: فايز الصُيّاغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص.69.

[8] نفس المصدر، ص.4

[9]الرائد التونسي، العدد 9، 26 صفر 19/1296 فيفري 1879، ص.3

[10]الرائد التونسي، العدد 29، 19 رجب 9/1296 جويلية 1879، ص.4

[11]الرائد التونسي، العدد 11، 16 ربيع الأول 20/1295 مارس 1878، ص.3

[12]الرائد التونسي، العدد 20، 15 جمادى الأولى 7/1296 ماي 1879، ص.4

[13]فرنسوا جورج دريفوس، رولان ماركس، ريمون بوادوفان، **موسوعة تاريخ أوروبا العام. المجلد 3: أوروبا من عام 1789 حتّى أيّامنا**، ترجمة: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، 1995، ص.312

[14] إي جي هوبزبوم، **الشعوب والقوميّات منذ عام 1780: المنهج والخرافة والحقيقة**، ترجمة: مصطفى حجاج، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة: دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2013، ص.29

[15]إريك هوبزباوم، **عصر رأس المال: 1848- 1875**، مرجع مذكور، ص.72

[16] Vanessa R. Caru, Fabrice Bensimon, « Introduction. Un autre 19e siècle : l'Inde sous domination coloniale » , *Revue d'histoire du 19e siècle,* 2018/1 (n° 56), pp. 7-15

[17] Claude Markovits, « L'Inde dans l'économie mondiale au 19e siècle », *Revue d'histoire du 19e siècle*,2018/1 n° 56, pp 17-32.

[18] يقول الرائد التونسي عن أزمة 1857: "توقّف حركة المتجر بالكليّة". أنظر: الرائد التونسي، العدد 16، 7 ديسمبر 1860، ص.4

[19] Jean Bouvier. « L'évolution économique de la France du milieu du XIXe siècle à 1915 ». *Matériaux pour l'histoire de notre temps*, n°47, 1997. Historiens d'hier et industrialisation en Europe occidentale de 1880 à la fin des années 1960. pp. 2-5, p.3- 4

[20] Wiadimir d'Ormesson, *La Grande Crise Mondiale de 1857*, Paris, Maurice d'Hartoy, 1933, 142 p.

[21] Nadine Vivier, « Pour un réexamen des crises économiques du XIXe siècle en France », *Histoire et mesure*, 21- 2, 2011, pp.135- 156, p.140- 141

[22] Ibid, p,145

[23]السلسلة التاريخية، الصندوق: 211، ملف: 198، و.32 (15 نوفمبر 1857)

[24] Straus André. « Économétrie et histoire économique : la France au XIXe siècle (note critique) ». *Annales. Economies, sociétés, civilisations*. 43e année, N. 1, 1988. pp. 55-71

[25] لم تُخفي إنجلترا رغبتها ومصلحتها في التدخّل في شؤون كل الدول إن اقتضت المصلحة ذلك، فقد ورد في جريدة التايمس The Times الانجليزيّة أنّه "نحن لنا تعلّق بجميع الأقاليم المسكونة، إذ في كلّ واحد منها نحوز مصالح تجاريّة مهمّ، ويلزم والحالة هذه أن يكون لنا حقّ التكلّم والتداخل في جميع النوازل التي تقع بين الممالك الأجنبيّة، وبناء على ذلك يجب أن نكون نحن وهي (أي فرنسا) على درجة سويّة أعني أنه ينبغي أن تكون بلادنا قويّة مثل فرانسا ومعادلة لها في كلّ شيء. وفي الواقع أنه لم ينطق أحد بكلام صواب نظير الكلام الذي نطق به لورد بالمرستون بقوله إن المساواة بين الدول تُحرّك اعتبار بعضها لبعض، وتكون كأساس ترتكز عليه الألفة والمحبّة". أنظر: **الرائد التونسي**، العدد 11، 26 سبتمبر 1861، ص.4

[26] Thierry Lentz, « Les relations franco-marocaines sous le Consulat et l'Empire », La Fondation Napoléon, *Napoleonica. La Revue*, 2008/2, N° 2, pp28- 63

[27] Rondo E. Cameron, « Le développement économique de l'Europe au XIXe siècle. Le rôle de la France », *Annales. Economies, sociétés, civilisations*, 12e année, N. 2, 1957. pp. 243-257, p.244

[28] كارس ماركس، **رأس المال. المجلد الثالث: عملية إنتاج رأس المال ككلّ**، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص.155

[29]محمد البشير رازقي، **السيرة الوثائقيّة للصراع الإمبراطوري على عهد الأمان والدستور في الإيالة التونسية (1855- 1881)**، دار المسيرة، تونس، 2022.

[30]الرائد التونسي، العدد 11، 2 فيفري 1870، ص.2

[31] الرائد التونسي، العدد 13، 16 فيفري 1870، ص.1- 2

[32]الرائد التونسي، العدد 11، 15 جوان 1870، ص.2

[33]الرائد التونسي، العدد 4، 13 أفريل 1871، ص.2

[34]الرائد التونسي، العدد 5، 18 أفريل 1871، ص.2-3

[35]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 255، الملف: 751، وثيقة عدد 8 (30 أفريل 1863).

[36]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 255، الملف: 751، وثيقة عدد 2 (26 جويلية 1861).

[37]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 255، الملف: 751، وثيقة عدد 8 (4 أوت 1861)

[38]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 255، الملف: 751، وثيقة عدد 9 (18 أوت 1861)

[39] محمد البشير رازقي، **إيالة وإمبراطوريتان: البلاد التونسية والصّراع على عهد الأمان (1855– 1870)**، دار كلمات للنشر والتوزيع، مصر، 2021

[40]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 254، الملف: 720

[41]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 255، الملف: 722، وثيقة عدد 3 (30 أفريل 1863).

[42]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 255، الملف: 751، وثيقة عدد 8 (30 أفريل 1863).

[43] أ. ج. ب. تايلور، الصراع على سيادة أوروبا، مرجع مذكور، ص.197 وما بعدها.

[44]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 253، الملف: 698، الملف الفرعي: 4

[45]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 253، الملف: 698، الملف الفرعي: 4، وثيقة عدد 4

[46]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 253، الملف: 698، الملف الفرعي: 4، وثيقة عدد 1

[47]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 253، الملف: 698، الملف الفرعي: 4، وثيقة عدد 2

[48]ليس من الصدفة أن تمثّل سنة 1861 سنة محوريّة في تاريخ البلدين، فهي سنة إعلان الدستور التونسي، وسنة اعتراف فرنسا بسيادة موناكو.

أنظر: http://www.monacomania.com/histoire-de-monaco.php

[49]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 257، الملف: 751، وثيقة عدد 3

[50]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 257، الملف: 751، وثيقة عدد 4

[51]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 257، الملف: 757، الوثيقة 81– 84

[52]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 257، الملف: 734، الملف الفرعي: 2، الوثيقة 2. مثّلت بلجيكا هاجسا استراتيجيّا لفرنسا. ورد في أحد الوثائق يرجع تاريخها إلى سنة 1851 سعي إنجلترا من خلال ضغطها على السلطة التونسيّة إلى تعطيل "قضيّة استقلال تونس (عن الباب العالي)، لأنه تعرف جيّدا أن إذا صار ترتيب هذه الشروط بتونس ذلك يكون أوّل خطوة لتوصيل الباي إلى خدمة الدولة العثمنلية (كذا)، والآن الاستقلال الحايزة عليه فرنسا من نحو قرن ونصف تحت حكم البايات وخلفاءهم هي أحد الأشياء اللازمة لراحة وسلامة الجزاير. ومن وقت تسلطنّا على الجزاير، **عمالة تونس التي هي بلجيك فرنسا الافريقيّة**، اجتمعت بفايدة واحدة مع عملنا وكل ضرر الذي يحصل في الأولى يؤثّر في الثانية. وكما قال الباي بأحد الأيّام إلى وكيل فرنسا: فوائد الدولتين صاروا مخيّطين مع بعضهم، فحينئذ شرف فرنسا وفايدتها الداخلين في قضيّة استقلال تونس لا يدعوها أن تسكت أمام الطلبة المطلوبة من معاهدها". أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 220/ الملف: 350. و.38.